

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير علمي عن مدى صلاحية الفصل الثاني للأطروحة

تميز الفصل الثاني بقدرة تحليلية استثنائية في بناء إطار نظري متكامل يربط بين أربعة محاور رئيسية (الذكاء الاصطناعي المستدام، الحوكمة الرقمية، حماية البيانات الشخصية، والتحليل المقارن بين PDPL و GDPR مع تفكيك دقيق للأبعاد التقنية والقانونية والتنظيمية، واستخدام منهجية علم التصميم (DSR) ونظرية النظم الاجتماعية التقنية (STS) في بناء النموذج التصوري والتطوري، مما يعكس نضجاً فكرياً وقدرة على التحليل المنظومي الرفيع. كما تميز الفصل بتحديد فجوة بحثية واضحة ومتعددة المستويات (موضوعية، مكانية، زمانية، منهجية، تطبيقية) مع صياغة دقيقة لمشكلة الدراسة في سياق المقارنة بين نظام PDPL السعودي واللائحة GDPR الأوروبية، وإبراز الإسهامات في خمسة جوانب متميزة، مما يعكس وعياً استراتيجياً عالياً. إضافة إلى ذلك، تميز الفصل بعرض منهجي منظم للدراسات السابقة (أكثر من 50 دراسة) مع جداول تحليلية مقارنة، وتحليل نقدي وإع لأوجه الاتفاق والاختلاف، واستخلاص فجوات بحثية دقيقة (7 فجوات).

رغم الجهد الكبير في عرض الدراسات السابقة وتحليلها، فإن النقد في بعض المواضع ظل في إطار وصفي-مقارن يُلخّص أوجه الاتفاق والاختلاف، دون تعميق كافٍ للتحليل النقدي الذي يكشف نواحي القصور الجوهرية في كل دراسة من حيث افتراضاتها النظرية وحدود منهجيتها وقابلية تعميم نتائجها على السياق السعودي، كما أن الجداول الموجزة بقيت في مستوى التلخيص المقارن دون تقديم نقد مستقل ومركّز لنقاط الضعف الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، افتقر الفصل إلى صياغة صريحة للفرضيات البحثية التي تترجم العلاقات المفترضة بين المتغيرات (استراتيجيات الحوكمة الرقمية، الذكاء الاصطناعي المستدام، والامتثال لحماية البيانات)، مما يجعل الرابط بين الإطار النظري والاختبار الميداني غير واضح بما يكفي. كما أن بعض المصطلحات بحاجة إلى مزيد من الضبط المفاهيمي الدقيق، خاصة التمييز بين "الذكاء الاصطناعي المستدام" و"الحوكمة الرقمية" و"الامتثال" في السياق التقني-القانوني، مع حاجة إلى توضيح العلاقة بين النموذج التصوري (STS) والنموذج التطوري (DSR) بشكل أكثر تكاملاً.

رغم هذه الملاحظات، يبقى الفصل الثاني عملاً أكاديمياً استثنائياً في مستوى الطرح النظري والعمق التحليلي والصرامة المنهجية، ويعكس نضجاً فكرياً وتمكناً استثنائياً من أدوات البحث العلمي، وقدرة فائقة على التعامل مع النظريات المعقدة وبناء تكامل نظري نادر في أدبيات حوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية. إن إصلاح القصور المذكور – بتعميق التحليل النقدي للدراسات السابقة بما يتجاوز المقارنة الوصفية إلى الكشف عن القصور الجوهرية، وصياغة الفرضيات البحثية صراحةً لربط الإطار النظري بالاختبار الميداني، وضبط المصطلحات المفاهيمية بما يتناسب مع خصوصية السياق التقني-القانوني السعودي – سيرفع هذه الأطروحة إلى مصاف الأعمال الرائدة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية. نُشجّع الباحث على مواصلة مساره البحثي بإصرار وعزيمة، فما أنجزه يمثل نموذجاً يُحتذى به في الجدية الأكاديمية والتفكير المنظومي.

نتمنى لك التوفيق والسداد.